المحور السابع: التطورات العالمية الحديثة في مجال النشاط البنكي

أولا: أهم التطورات الحديثة في النشاط البنكي

مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين شهد العالم العديد من المتغيرات التي تسارعت تطوراتها وتلاحقت انعكاساتها على الجهاز المصرفي، والتي تمثلت أهم ملامحها في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية والتي كان في صدارتها الاتجاه نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود وإزالة العراقيل التنظيمية والتشريعية التي لا تسمح بتوسع الأنشطة المصرفية وتعدد مجالاتها، فمن بين أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي تنامي ظاهرة الاندماجات المصرفية وتكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، وظهور مفهوم البنوك الشاملة إضافة إلى ذلك كان للثورة التكنولوجية و تطور تقنيات الاتصال و توظيفها في مجال الصناعة المصرفية الأثر البارز على النشاط المصرفي.

و فيما يلي سبتم التطرق الى أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي.

1. التحرر المالي:

ويقصد بالتحرر المالي إلغاء القيود والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في تحديد أسعار العمليات المالية وفقا لقوى العرض والطلب، وإلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك العامة مع إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وعدم فرض أي قيود على الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية.

ومن صور التحرر المالي في العمل المصرفي فتح مجالات أنشطة وخدمات جديدة وكذلك رفع القيود أمام فتح الفروع ومكاتب التمثيل، بالإضافة إلى إلغاء القيود على الأسعار التي تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء تعلق الأمر بأسعار الفائدة أو رسوم الخدمات وقد انعكس هذا بشكل كبير على أنشطة البنوك وهيكل الخدمات التي تقدمها على النحو التالي:

– أدى دخول البنوك التجارية في عمليات بنوك الاستثمار إلى توسيع دائرة المخاطر التي تواجه أعمالها لتشمل مخاطر السوق إضافة للمخاطر الائتمانية.

– شهدت البنوك في مختلف دول العالم تغيرات هامة في مكونات الودائع تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع للتزايد بشكل واضح مقابل انخفاض حجم الودائع الجارية بالإضافة إلى اتجاه البنوك للتعامل بأسعار الفائدة المتغيرة ما أدى إلى جعل تكلفة مصادر تمويل البنوك أكثر حساسية لأسعار الفائدة.

2. ظهور الابتكارات المالية:

من أهم الابتكارات المالية التي شهدتها الأسواق النقدية والمالية العالمية وجود إدارة جديدة للخصوم في ظل المنافسة السعرية ونمو استخدام الأدوات ذات الفائدة المعومة والآجال القصيرة، و كذا نمو الأسواق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول مثل ابتكارات تحويل المخاطر والمتمثلة في القروض ذات الفائدة المعومة والعقود المستقبلية والمبادلات والخيار وابتكارات تدعيم السيولة والتي تتمثل في مبادلات القروض وتسنيد الأصول وصناديق الاستثمار في أسواق النقد...إلخ.

3. زيادة حدة المنافسة في النشاط البنكي:

شهدت الفترة الماضية ظاهرة احتدام المنافسة والتي اتخذت عدة مظاهر تمثلت في المنافسة بين البنوك التجارية والمنافسة في سوق الخدمات المالية من جانب مؤسسات غير مصرفية ومن أهم العوامل التي أدت إلى تزايد ضغط المنافسة ما يلي:

–ثورة التكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلومات والتي أدت إلى سرعة معالجة البيانات واتخاذ القرارات.

–تحرير الأسواق المالية والنقدية من القيود التي تعيق تدفق الأموال واستثمارها عبر الحدود.

–تشابه الخدمات المالية والمصرفية التي أصبحت تقدمها كل من البنوك والمؤسسات الأخرى الغير مصرفية.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أن نتائج العولمة على الجهاز المصرفي لم تقتصر فقط على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية بل امتدت إلى دخول المؤسسات المالية الغير مصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك في مجال الخدمات التمويلية ما أدى إلى تراجع البنوك على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية.

4. التطورات التكنولوجية:

أدى التطور التكنلوجي إلى حدوث العديد من التغيرات في مجال العمل البنكي خاصة على منتجات البنوك وخدماتها، حيث ساهمت التكنولوجيا في نمو وتطور كل من تشكيلة المنتجات المتنوعة، حيث أن التنوع والتميز في هذه التشكيلة مكن البنوك من مواجهة التحديات الاستراتيجية خلال الفترات الزمنية المقبلة من خلال تقديم خدمات تواكب رغبات العملاء، كما يسمح الابتكار التكنولوجي بتنويع أسواق البنوك .

وفي هذا السياق فقد استوعب النشاط المصرفي قدرا ضخما من الإنجازات التكنولوجية التي اخترعت في السنوات الأخيرة مثل التزايد الكبير في استخدام وحدات الصرف الآلي التي تتيح للعملاء الحصول على قدر كبير من الخدمات المصرفية على مدار 24 ساعة والتوسع في خدمات البيع من نقاط البيع والتي ترتبط بنظام البطاقات والربط الآلي بين تجار التجزئة والبنك من خلال شبكة الاتصال ذلك إلى جانب الصيرفة عن بعد أو ما يطلق عليها بالصيرفة الإلكترونية.

5. زيادة المخاطر البنكية:

ويرجع السبب في زيادة المخاطر في النشاط البنكي مع عدة عوامل أهمها:

– زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل نحو المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.

– اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المالية، مما يعرضها لمخاطر أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.

– التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المالية في السنوات الأخيرة مثل التحرر من قيود على حركة رؤوس الأموال، حرية أسعار الصرف والعوائد والأصول المالية وانفتاح الأسواق فيما بينها.

– المخاطر التي تنشأ من التشريعات والقوانين.

6. نمو الأعمال خارج الميزانية:

اتجهت البنوك في السنوات الأخيرة وبصورة متزايدة إلى ممارسة الأعمال خارج الميزانية وذلك للأسباب التالية:

– التعويض عما خسرته البنوك من الدخول المكتسبة من أعمالها التقليدية بسبب المنافسة بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى على سعر الفائدة على الاقتراض.

– الخسائر التي تكبدتها البنوك العالمية في السنوات الأخيرة بسبب أزمة الديون وما تبعها من ارتفاع تكاليف التشغيل.

– ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المصرفية التقليدية.

– الكساد الذي ساد سوق العقارات.

ومن أهم العمليات التي تتم خارج الميزانية نجد الخيارات المبادلات والمستقبليات والعقود الآجلة للعملات، واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة.

7.تزايد حدوث الأزمات المالية:

أصبحت الأزمات المالية والمصرفية السمة البارزة لاقتصاديات العالم في العصر الحديث ، و من الآثار السلبية للعولمة هو تكرار حدوث هذه الأزمات والتي أضرت بالجهاز المصرفي، فأزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 وما تلاها من أزمة الفقاعات 2022 ثم أزمة الرهن العقاري عام 2008 وأزمة الديون السياسية في اليونان وغيرها لدليل على تشابه أسباب وآثار تلك الأزمات خاصة ما تعلق بتفاقم الديون وعمليات تداولها ودور أسعار الفائدة وأسعار الصرف المعومة وتضخم حجم المؤسسات المالية وسيطرتها على السوق، بالإضافة إلى عدم كفاية رأس المال والسيولة خلال الأزمات ونمو نشاط المضاربات والتعامل في مشتقات الأوراق المالية.

فالعولمة المالية سهلت كثيرا من عملية انتقال عدوى الأزمات فيما بين الدول وهذا ما يتطلب تقوية قدرة المؤسسات البنكية مع مواجهة هذه الازمات من خلال تقوية التنظيم المالي والإشراف على أنشطة البنوك.

8. تزايد أنشطة غسيل الأموال:

مع تزايد وتيرة العولمة المالية وما تبعها من تحرر مالي ازداد نشاط غسيل الأموال والذي يعرف على أنه عملية إضفاء المشروعية على الأموال المتأتية من أعمال غير مشروعة قانونا وذلك من خلال القيام بمشاريع ظاهرية شرعية وقانونية، ومن ثم إدخال الأموال القذرة ضمن النشاط الاقتصادي الظاهر، حيث انتشرت هذه الظاهرة في مختلف دول العالم وأصبحت التأثيرات

الناتجة عن هذه الظاهرة لا تقتصر على الدولة التي تحصل فيها عمليات الغسيل فقط بل تؤثر على اقتصاديات كل الدول المرتبطة بهذه الدولة، وكان للعولمة الأثر البارز في انتشار هذه الظاهرة بسبب زوال القيود والحدود أمام انتقال السلع ورؤوس الأموال.

ويتم استغلال البنوك بعدة أساليب في عمليات غسيل الأموال كيتم الإيداع في حسابات مصرفية لمبالغ صغيرة نسبيا كتجزئة لمبلغ كبير دون أن يثير ذلك شبهة، وهناك أيضا التواطؤ الداخلي من قبل موظفي البنك لتسهيل عملية الغسيل وأيضا تتم عن طريق عمليات التحويل ما بين البنوك واستغلال الوسائل الإلكترونية في عملية التحويل والإيداع أو خلق شركات وهمية يتم التعامل مع البنوك من خلالها.

9. الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (général Agreement of trade in Services) (GATS) أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة أورجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT) ، والتي كشفت بعد مفاوضات استمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995 وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة عام 1997 على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام 1999.

وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية ، مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي والى ما يسمى بالعولمة المالية بكل آثارها وتحدياتها على الجهاز المصرفي في أي دولة ، ومن ثم أصبح من الضروريات الملحة على الجهاز المصرفي بمكوناته المختلفة البحث في الآليات والاستراتيجيات والأسس التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تخلقها وستخلقها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على اقتصاديات البنوك من منطلق إدارة البنوك في إطار تلك المنظومة بحيث تعظم الفوائد والآثار الايجابية وتقلل من الأعباء والآثار السلبية الى أدنى حد ممكن.

وتشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية ، وأهمها الخدمات المالية والمتركزة في الخدمات المصرفية للبنوك والخدمات المالية لشركات التأمين وخدمات النقل البري والبحري والجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الاستشارية والسياحية والخدمات المهنية ، التعليمية والطبية والمحاماة ....

ثانيا: البنوك الشاملة

عرفت الساحة المصرفية جملة من التحولات العميقة في نهايات القرن العشرين بفعل التطورات الاقتصادية الناجمة عن العولمة، ولعل أبرز هذه التحولات هي تلك المتعلقة بظاهرة البنوك الشاملة كواحدة من التغيرات التي أفرزتها العولمة المالية على أداء وأعمال البنوك، فبعد فترة طويلة من إدارة البنوك من خلال مبدأ التخصص الذي كرسته القوانين الحكومية إلا أن التحرر المالي أظهر المفهوم الخاص بالبنوك الشاملة باعتباره أحد التطورات المصرفية الهادفة إلى جعل البنوك تؤدي في آن واحد الوظائف التقليدية وتلك الغير تقليدية.

1.مفهوم البنوك الشاملة ونشأتها:

1.1مفهوم البنوك الشاملة

هي البنوك التي تخطت التخصص المصرفي لتمارس وظائف كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، وتقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية المستحدثة في جميع الأنحاء بالداخل والخارج وموجهة إلى قاعدة واسعة من العملاء من أفراد ومشروعات، حيث تلبي الاحتياجات التمويلية اللازمة لذلك من مصادر متعددة وهذا بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما عرفت أيضا بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة، بحيث تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.

2.1 نشأة البنوك الشاملة:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن البنوك الشاملة هي أساسا فكرة ألمانية، رغم أن البنوك في ألمانيا بدأت متأخرة تاريخيا عن إنجلترا وإيطاليا، ولقد كان دورها محدودا في هذه الفترة وكان أول هذه البنوك بنك بروسيا (بوندز بنك حاليا) حيث اتسع نشاط هذا البنك بمعناه الشامل من خلال تنويع المساهمات في تمويل ملكية المشروعات على نطا واسع، وبعده تم تأسيس بنك دوتش بنك ثم كومرز بنك في عام 1870 ، ولذلك كان أصحاب البنوك في هذه الفترة ومجالس إدارتها من كبار التجار وخاصة في هامبرغ حيث تركزت التجارة في ذلك الوقت، ثم نشأت بنوك تقدم خدمات متنوعة لعملائها منذ البداية في النشاط والتي تعد النواة الأولى للبنوك الشاملة فيما بعد و تعود نشأة البنوك الشاملة في ألمانيا إلى أسباب تاريخية حيث لم يكن التداول والإتجار في الأوراق المالية قد استقر في ألمانيا بعد بسبب عدم وجود سوق رأس مال متطور بالقدر الكافي، وهو الأمر الذي دفع البنوك إلى التوسع في تمويل الشركات والتوسع في إقراض قطاع الصناعة بصفة خاصة، ولذلك تزامن تطور البنوك الشاملة والصناعة في ألمانيا سويا.

ومن ثم فقد تم توفير النشاط المصرفي في ألمانيا وفقا لاحتياجات التطور الصناعي السريع وقد استمر هذا الوضع قائما في ألمانيا في الوقت الحاضر باعتباره من سمات العمل المصرفي الألماني، ويقوم هذا المدخل على اعتبار البنوك الشاملة هي مؤسسات تنموية وأن دورها هو استثماري تنموي وخليط من الصيرفة التجارية وأعمال بنوك الاستثمار وتمويل المساهمة في رأس مال المشروعات مع الحصول على حق التصويت المباشر في الإدارة .

2.دوافع التحول إلى البنوك الشاملة:

من أهم الدوافع والعوامل التي أدت بالبنوك إلى التحول إلى العمل المصرفي الشامل نذكر ما يلي:

- دوافع ذاتية: فالبنوك يتوفر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها خاصة إذا توفرت لديها الإدارة الفاعلة والقادرة على قراءة ورصد ما يدور من حولها من تطورات وتحولات واتخاذ القرارات والسياسات اللازمة لتتواكب معها. وعليه فإن البنك الغير قادر على هذا التفاعل سيزول .
- التطور والتحولات في الاقتصاديات المحلية: وذلك من خلال فرض مجالات يجب أن تتدخل البنوك وتلعب دورا محوريا فيها كالخوصصة خاصة في ظل إقبال أغلب دول العالم

على تبني برامج الإصلاح والخوصصة، وهو ما يتطلب إشراك البنوك في تنفيذ هذه البرامج من خلال التعامل في أدواتها وابتكار منتجات جديدة تتعامل فيها تشجع من خلالها عملاءها وتيسر معاملاتهم وتقدم المشورة والخبرة لكي يتمكنوا من التعامل فيها.

- الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك وتفضيلهم الحصول على سلسلة متكاملة من الخدمات من جهة واحدة أو بنك واحد.
- التقدم التكنولوجي: حيث أدى التطور العلمي والتكنولوجي خاصة في مجال الإعلام والاتصال وثورة الحاسبات الآلية إلى سرعة تبادل المعلومات فيما بين العملاء والبنوك والسوق وكذا قطاعات الإنتاج دون حواجز أو قيود، ما أدى إلى تقليص فجوة المعلومات التي كانت تمنع البنوك من دخول في الكثير من المشروعات، كما ساعد هذا التطور إلى سهولة تحريك رؤوس الأموال وبكميات كبيرة ما فتح الباب واسعا للتمويل والاستثمار وتهيئة المناخ والظروف لظهور البنوك الشاملة التي حققت نجاحات كبيرة في الدول المتقدمة.
- المخاطرة: وذلك من خلال العديد من البنوك أن مركزها يتعرض لمخاطر شديدة لتركزها على منح الائتمان خاصة مع توقف دول نامية عديدة عن سداد ديونها ما أدى إلى وقوف العديد من البنوك على حافة الإفلاس لولا تدخل البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وكذا الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية الأمر الذي أدى إلى مراجعة البنوك لاستراتيجياتها ودفع بها إلى تنويع أنشطتها.
- المنافسة: حيث تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك وتحولها نحو البنوك الشاملة حيث اشتدت المنافسة بين البنوك داخل الاقتصاد الواحد ، ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض وتنويع النشاط وتغير سلوك المصارف وأصبحت هي التي تسعى للعميل وليس العكس، كما توجد منافسة من المؤسسات المالية الغير مصرفية إذ تشهد السوق المالية حاليا دخول العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين ميدان التمويل والخدمات المقدمة من قبل المصارف ما أدى إلى تآكل أرباح هذه الأخيرة ومن ثم كان لزاما عليها أن تبحث عن استراتيجية أخرى تستطيع من خلالها تعويض خسارتها.

- التوسع في عملية الاندماج: حيث يعد الاندماج المصرفي من أبرز التحولات التي يشهدها القطاع المالي عالميا وأحد أوجه التكيف مع المستجدات العالمية، وذلك بهدف تأسيس مؤسسات بنكية شاملة وتعزيز للقدرات التنافسية داخليا وخارجيا، إذ تعدت عملية الاندماج حدود الدولة الواحدة مساعدة بذلك على ولوج الأسواق الدولية كما تتيح تحقيق وفورات الحجم وتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية.

3.إيجابيات البنوك الشاملة:

بفضل تنوع منتجاتها وقيامها بالعديد من المهام المتطورة التي يواكب الأوضاع الاقتصادية السائدة فإن للمصارف الشاملة العديد من الإيجابيات نلخصها فيما يلي:

– الخدمات المالية يكمل بعضها البعض وعميل البنك يفضل أن يجد لدى البنك منافذ متنوعة لتوظيف مدخراته تتجاوز عملة الإيداع فحسب مثل الأوراق المالية وصناديق الاستثمار كما يتطلع المدخر والمستثمر إلى الحصول على استثمارات مالية في أوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كل هذه الأمور توفرها البنوك الشاملة.

– تقليل المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك فاقتصار البنوك التجارية على ممارسة نشاط استقطاب الودائع وإعادة إقراضها يجعلها قائمة بوظيفة حامل المخاطر فقط في غياب الأنشطة المصرفية الاستثمارية الأخرى، هذا بالإضافة إلى التنوع القطاعي والجغرافي لمحفظة القروض والاستثمارات والذي يقلل من المخاطر الائتمانية.

– تحقيق وفرات في التكاليف وذلك بسبب كبر حجم هذه البنوك وتعظيم الاستفادة من الأقسام الإدارية العامة في خدمة الإدارات المصرفية الأساسية.

– زيادة توسع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.

– استخدام الأساليب المعاصرة في إدارة البنوك

– قدرتها على تجاوز أزمة الديون الدولية بسبب متانة مراكزها المالية وتنويع إيراداتها الناتجة عن ممارسة العملين المصرفي التجاري والاستثماري معا أين تتنوع المخاطر وكذا الإيرادات ولا تجعل البنك تحت رحمة مخاطر نوع معين من أنواع العمل المصرفي.

– توظيف الفوائض في السيولة لدى البنوك الشاملة في مجالات التنمية بما يحقق درجة أفضل من التوازن القطاعي.

4.الانتقادات الموجهة إلى البنوك الشاملة:

رغم ما تكتسبه البنوك الشاملة من المزايا–التي أشرنا إليها سابقا–هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إليها، وأثارت جدلا حول التوسع في نظام هذه البنوك أو تقييده، ومن أهمها هذه الانتقادات نذكر ما يلي:

– تركيز السلطة الاقتصادية: حيث بسبب اعتبار البنوك الشاملة بنوكا كبيرة الحجم بطبيعتها، ومن خلال ملكيتها لنصيب كبير من أسهم الشركات الصناعية والتجارية وغيرها، قد تكون لها القدرة على التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني على نحو يخالف المصلحة الوطنية، وأحيانا تكون لها رؤى مختلفة عما تقتضيه المصلحة العامة، ولذلك قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصلحة الاقتصاد ككل.

– تركيز القوى السياسية: الذي يوجد دائما في ظل وجود الكيانات القوية والضخمة متسعة النشاط، وباعتبار البنوك الشاملة عينة من هذه الكيانات واتساع علاقاتها مع عملائها قد تتدخل في الحياة السياسية للتأثير في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أو إدارتها لصالحها، وذلك في حالات مثل التشريعات الضريبية، مجالات النشاط، الحصول على مزايا معينة أو السيطرة على مشروعات معينة.

– تعارض المصالح: حيث قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصالح عملائه وخاصة في بعض الأنشطة مثل أنشطة الأوراق المالية، فيحاول البنك أن يشجع عملاءه على امتلاك أسهم وسندات معينة، وينشأ التعارض أيضا عند محاباة عملاء معينين في حالة تزايد الأنشطة التمويلية للمشروعات.

– درجة التعرض للخطر: حيث تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة، ويعزى ذلك إلى دخولها إلى أنشطة متعددة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر، ويمكن للبنوك الشاملة التغلب على المخاطر باتباع إجراءات عديدة منها الدراسة الجيدة للمشاريع والتحوط للمخاطر عن طريق التأمين والأدوات التمويلية المستحدثة

(كالمشتقات المالية بصفة خاصة) والمتابعة المستمرة والرقابة والتصحيح وغيرها من الإجراءات التي تحتاج خبرات بشرية مؤهلة.

– صعوبة الرقابة والإشراف: حيث يفرض كبر حجم البنوك الشاملة قواعد خاصة ومتطورة للرقابة والإشراف تتناسب وطبيعة وحجم نشاط هذه المؤسسات العملاقة، وعادة ما يكون وضع وتطبيق هذه القواعد صعبا في ظل المنشآت الكبيرة الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الرقابة بدرجة عالية من الإحكام.

–الاحتكارات المحلية: حيث عادة ما يؤدي تعاظم حجم البنوك الشاملة إلى محدودية المنافسة أو تآكلها.

ثالثا: الاندماج المصرفي

يعد الاندماج المصرفي من أبرز التحولات التي تشهدها الصناعة المصرفية عالميا باعتباره أحد أوجه التكيف مع المستجدات العالمية لتعزيز القدرات التنافسية للبنوك سواء بالداخل أو بالخارج.

1. تعريف الاندماج المصرفي:

تعددت التعاريف في مجال اقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالاندماج المصرفي ويمكن سرد أهمها فيما يلي:

- الاندماج المصرفي هو تحرك جماعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين بنكين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحد بتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان مصرفي أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف كانت مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج.
- الاندماج المصرفي عملية مصرفية تكاملية إدارية بهدف زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج من ذوبان بنكين معا عن طريق الاندماج المكون من كيانين متقاربين ومتفقين على الحصول على منافع أكبر لكليهما بعد الاندماج حيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفعالية أكثر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.

2. أشكال الاندماج المصرفي

تتنوع أنواع الاندماج المصرفي انطلاقا من تعدد الأسباب والدوافع من عملية الاندماج وعليه يتم تحديد أشكال الاندماج المصرفي على النحو التالي:

1.2الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة: طبقا لهذا المعيار ينقسم الاندماج المصرفي إلى:

-**الاندماج المصرفي الأفقي:** والذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة بينه،ا مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والأعمال أو البنوك المتخصصة ونلاحظ أن هذا النوع من الاندماج قد يخلق مشكلة نمو وتزايد الاحتكارات المصرفية العملاقة في السوق وهو ما عاناه الاقتصاد الأمريكي خلال الستينات لأن معظم الاندماجات كانت بين بنوك تعمل في نفس النشاط وهو ما دفع السلطات التشريعية الأمريكية أن تسن القوانين التي تحد من هذه الاحتكارات حتى تضمن سيادة المنافسة.

-**الاندماج المصرفي الرأسي:** وهو الاندماج المصرفي الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنوك الرئيسية في المدن الكبرى أو في العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتدادا للبنك الكبير.

-**الاندماج المصرفي المتنوع:** ويقصد به ذلك النوع الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها مثل اندماج البنوك الذي يتم بين بنك تجاري وأحد البنوك المتخصصة وبين بنك استثمار وأعمال وهو ما يعني اختلاف الخدمات التي يقدمهما البنك الجديد مما يكسبه مزايا تنافسية كبيرة.

2.2 الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف الاندماج:

حسب العلاقة بين الأطراف المتدخلة في عملية الاندماج يمكن أن نميز بين أنماط الاندماج التالي:

-**الاندماج المصرفي الطوعي (الإرادي-الودي):**يسمى هذا الاندماج بالاندماج الودي والذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج، وتتم العملية انطلاقا من رغبة إحدى البنوك (البنك الدامج) في الحصول على بنك آخر وهو البنك المندمج، وعادة ما تشجع السلطات النقدية هذا النوع من العمليات لما تبديه من درجة وعي والتزام لكلا الطرفين، بالإضافة إلى مختلف مزايا

وفوائد هذا الاندماج كتوفير الموارد المالية اللازمة للبنوك التي تمكنها من ممارسة نشاطها بكفاءة ومحاولة الاستمرار في محيط تتحكم فيه دواليب العولمة والمنافسة.

-**الاندماج القسري:** و ينشأ أثر تدخل السلطات النقدية في العديد من الدول لتصحيح وضع بعض البنوك المتعثرة أو التي هي في حالة عسر أو إفلاس، فتعثر هذه البنوك يفرض حتمية دمجها داخل بنوك أخرى أكثر نجاحا سلامة. وعليه اللجوء إلى هذا النوع من الاندماجات هو حالة استثنائية تفرضها متطلبات ومتغيرات أوضاع البنوك داخل الجهاز المصرفي، لأن الاندماج القسري هو بمثابة الحل النهائي أمام السلطات لتصفية هذه البنوك المتعثرة والتي غالبا ما تفضل فكرة الدمج وتسعى لإنجاحها، لأنه في خلاف ذلك وضعها المالي يدفعها إلى الزوال.

-**الاندماج المصرفي العدائي:** الاندماج المصرفي العدائي هو الذي يتم في الواقع ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج فهو بذلك اندماج لا إرادي ويأخذ مصطلح الاستحواذ Acquisition، فهذا الاندماج يلقى معارضة شديدة من جانب إدارة البنك المندمج ، نتيجة لمحاولاته المتواصلة لحيازة على البنك المستهدف دون موافقة إدارته سواء كان ذلك بسبب تدني السعر المعروض أو المحافظة على الاستقلالية، وبما أن عمليات الاندماج العدائية تتم دون موافقة مجلس إدارة المصرف المستهدف، فإن البنك المغير يعمد إلى تقديم عرض شرائه مباشرة إلى مساهمي البنك المستهدف محددا في هذا العرض قدراته على شراء أسهمهم مقابل سعر معين عادة ما يكون أعلى من السعر السوقي الحالي.

3. إيجابيات الاندماج المصرفي:

شهدت الساحة المصرفية المحلية والدولية خلال العشريات الأخيرة تطورات متسارعة كان من نتائجها نمو عمليات الاندماج المصرفي بشكل متزايد وذلك للدواعي والأسباب التالية:

-**تحقيق وفورات الحجم:** كثيرا ما يتم تبرير عمليات الاندماج على أنها إحدى الوسائل لتحقيق وفورات الحجم، فعندما يستطيع مصرف من أداء وظيفة أكثر كفاءة من مصرفين معا، ففي عملية الاندماج يتم تخفيض العديد من النفقات الإدارية مثل دمج العديد من الدوائر والمصالح مما يؤدي إلى توزيع التكاليف الثابتة على وحدات إنتاجية أكبر، بالإضافة إلى الاستفادة من الكثير من الطاقات المعطلة وغير المستغلة مما يخفض من متوسط التكلفة.

- **زيادة ثقة العملاء في البنك:** فالاندماج المصرفي يزيد من تلك الثقة نظرا لما ينتج عنه من إحداث وفورات كبيرة للكيان الجديد ونقص لتكلفة الخدمة المصرفية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية مع البنوك الكبرى والقادرة على العمل في ظل هذه التطورات، وتلك أمور يصعب تحقيقها من خلال عمل البنوك منفردة، كما تؤدي عملية الاندماج إلى زيادة رأس مال البنك بالإضافة إلى توافر الكوادر القادرة على جذب العملاء واكتساب ثقتهم

- **حماية الجهاز المصرفي وسلامته:** إذ يعتبر تأمين سلامة الجهاز المصرفي بشكل عام وتفادي حدوث هزات مصرفية تؤثر سلبا على الثقة فيه فيما لو تركت المؤسسات المصرفية لتواجه خطر الإفلاس والتصفية، أحد المبررات القوية للسلطات النقدية لاتخاذها قرارات إدماج بعض البنوك، كما لا تقتصر دوافع سلامة الجهاز المصرفي على حالات الإفلاس والتصفية بل تتعداها إلى حالات الرغبة في إعادة تنظيم الجهاز المصرفي بالصورة التي تزيد من قوته وتدعم سلامته بما يتناسب مع المنهجية الاقتصادية السائدة في المجتمع.

- **ضيق الأسواق وضرورات النمو والتوسع:** إذ تعتبر عملية الاندماج بين البنوك من أفضل الطرق ووسائل النمو والتوسع خاصة في حالة ضيق نطاق السوق المحلية (زيادة المنافسة، انخفاض الوعي المصرفي، انخفاض القدرة على الادخار...) وتقييد عملة إنشاء بنوك جديدة من قبل السلطات النقدية داخل الدولة الواحدة إذ يتيح الاندماج مع بنك آخر امتلاك سوق كبير لم يكن البنك الدامج قادرا للدخول فيها إلا بتكلفة مرتفعة، وأيضا يتيح له إمكانية الانتشار الجغرافي السريع دون تحمل تكلفة بدء الدخول إلى هذه المناطق (دراسات الجدوى توعية العملاء، نوعية الخدمات، تشغيل عمال جدد...).

- **تقليل المخاطر:** في ظل سياسات التحرر وانفتاح الأسواق ترتفع درجة المخاطر وتزداد سرعة انتقالها بين الأسواق وعبر الحدود، لذلك قد تتعرض البنوك الصغيرة أكثر من غيرها لمخاطر الإفلاس والتعثر وقد يعود السبب في ذلك عدم التنوع في الأصول أو بسبب ضعف شبكة الأفراد في تلك المصارف، ومن ثم تلجأ هذه المصارف إلى عملية الاندماج بدافع تخفيض ومواجهة تلك المخاطر حيث يستطيع البنك بعد الدمج تخفيض المخاطر من خلال التنويع في الخدمات والدخول في أسواق جديدة والاستخدامات المختلفة للموارد نتيجة للاندماج

مع بنك آخر، وهو ما ينقص من خطر التذبذب في الإيرادات فكلما زاد حجم البنك وتعددت فروعه ازداد عدد العمليات التي يقوم بها سواء كان ذلك من حيث تنوع الأصول أو اتساع المنطقة الجغرافية التي يعمل فيها.

– **زيادة المهارة الإدارية والتكنولوجية:** في كثير من الأحيان تجد العديد من المصارف نفسها غير قادرة على التطور بسبب خلل إداري أو بسبب نقص في التكنولوجيا، ولحل مثل هذه المشاكل فقد تلجأ إلى الاندماج مع بنوك أخرى تمتلك قدرات إدارية وتكنولوجية أكبر.

– **مواجهة سياسة التحرر العالمية:** حيث يعد الاندماج أحد الأساليب أو الوسائل التي يمكن للمؤسسات المصرفية اللجوء إليها لمواجهة ما فرضته سياسة التحرر العالمية خاصة في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية من مبادئ والتزامات خاصة ما تعلق بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية المتماثلة.

– **الوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية:** وذلك وفقا لمعايير لجنة بازل والخاصة بكفاية رأس المال ومن ثم اكتساب ثقة البنوك العالمية والمستثمرين الدوليين.

4. سلبيات الاندماج المصرفي:

رغم مزايا الاندماج المصرفي المذكورة سابقا إلا أنه لا يخلو من بعض الآثار السلبية ومن أهمها:

- قد يترتب عن الاندماج المصرفي أوضاعا احتكارية وشبه احتكارية بما يحمله الاحتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها تشريعات تمنع الاحتكار.
- قد يترتب على الاندماج المصرفي أوضاع غير توازنيه تسبب في اختلالات عميقة في السوق المصرفي واختفاء الدافع على التطوير مما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة.
- ليس هناك سوى أدلة ضعيفة على وجود اقتصاديات الحجم والوفورات الاقتصادية في البنوك نتيجة الاندماج المصرفي.

- عدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي قد يجعل من الصعب معرفة نتيجة الاندماج مسبقا فضلا عن عدم وجود دليل قاطع على أن البنوك الكبيرة أكثر فعالية من البنوك الصغيرة.
- زيادة البيروقراطية في الحجم الكبير وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية وليس انخفاضها.
- قد يترتب عن الاندماج المصرفي تركز في الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية نتيجة لهذا التركز.
- زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد القومي ككل حيث أن إفلاس أو تعثر بنك كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية كما هو الحال في جنوب شرق آسيا.
- يترتب على الاندماج المصرفي الكثير من المشاكل التي تكون تكلفة التعامل معها مرتفعة مثل إعادة هيكلة العمالة وارتفاع البطالة نتيجة للتخلص من بعض العمالة.